التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات

Algerian foreign trade between the reality and the challenges

دريدي سارة طالبة دكتوراه ل م د

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري

ملخص:

تهدف من خلال هذا المقال تسليط الضوء على واقع التجارة الخارجية 2005-2013 الجزائرية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحديد التحديات المستقبلية، وقد تم استخدام المنهج الكمي والوصفي التحليلي، وتشير النتائج إلى أن الجزائر لم تتخلص من تبعيتها الجغرافية والسلعية والتي يمكن مواجهتها من خلال تنمية تكاملية جهوية في إطار تنظيم الانفتاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التركز السلعي، التوزيع الجغرافي، التنمية التكاملية.

Abstract:

The objective of this research is to highlight the reality of Algeria's external trade during the period of 2013-2015 taking into consideration its integration into the global economy, and to identify the future challenges. To do so, we used the quantitative and descriptive approaches. The results indicate that Algeria has not eliminated its geographical and commodity dependence, which it can get rid of through the development of regional integration within the framework of the organization of economic openness.

Key words: Concentration of commodity, Geographical distribution, Complementary development.

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية مرآة الاقتصاد، فمن خلالها يتحدد الهيكل الإنتاجي لاقتصاد ما حيث أن تحليل طبيعة الصادرات والواردات وتوزيعها الجغرافي يحدد طبيعة الاقتصاد والتوجهات السياسية والاقتصادية لدولة ما.

أهمية البحث:

قمنا في هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على التجارة الخارجية الجزائرية لما للموضوع من أهمية في تحديد مستوى تطور الاقتصاد الوطني ونقاط ضعفه والتحديات التي تواجهه والحلول المقترحة للنهوض بت، إذ أن التجارة الخارجية من أهم فروع الاقتصاد الوطني ومرآة عاكسة لحالته الصحية، وهمزة وصل بينه وبين الاقتصاد العالمي.

مشكلة البحث:

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من اختلال هيكل التجارة الخارجية، ولاسيما الاعتماد على تصدير سلع قليلة بشكلها الخام، لذلك فقد تبنت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ التسعينات لإصلاح قطاع التجارة الخارجية، مع التركيز على ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويع المناطق التجارية لمبادلاتها التجارية، وانطلاقاً من ذلك فقد صيغت الإشكالية التالية:

ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وما هي التحديات لتفعيل هذا الانفتاح في خدمة الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسين هيكل التجارة الخارجية الجزائرية؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

1. وجود خلل هيكلي في التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها (الصادرات والواردات).
2. تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية سلبا بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ التسعينات.
3. وجود خلل في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية.
4. الاعتماد على آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي (استثمارات أجنبية وتكتلات اقتصادية) يتطلب تنظيما محكما حتى ينعكس بشكل إيجابي على التجارة الخارجية الجزائرية.

أهداف البحث:

تم إعداد البحث من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية من خلال تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية.
2. استنتاج خصائص التجارة الخارجية الجزائرية.
3. تحديد التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية وبالأخص في ظل الانفتاح الاقتصادي.
4. اقتراح الآليات المناسبة للنهوض بالتجارة الخارجية الجزائرية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في تحقيق البحث على مجموعة من المناهج هي:

1. المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية.
2. المنهج الكمي الذي ساعدنا على تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

- دراسة لبهلول مقران بعنوان علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005 وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات تقف أمام تسويق صادراتنا خارج المحروقات، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، وما يصاحبه من قلة في جودة المنتجات.
- دراسة لفيصل بهلولي بعنوان التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكانت النتائج تتلخص في استمرارية هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية.

أما ما تختلف فيه دراستنا عن هذه الدراسات فيكمن في تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي "وذلك خلال الفترة 2005-2013 وهو يمثل الاختلاف الثاني، أي اختلاف فترة التحليل.

الإطار الزمني للبحث:

حددت المدة الزمنية للبحث بين عامي 2000-2013 لأن التجارة الخارجية الجزائرية في هذه المدة تأثرت بالعديد من الأحداث المحلية والإقليمية والدولية.

أقسام الدراسة:

بناء على مشكلة البحث سابقة الذكر تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: مؤشرات تحليل التجارة الخارجية

المحور الثاني: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2005-2013

المحور الثالث: التحديات المستقبلية لجعل التجارة الخارجية سبيلا للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي

المحور الأول: مؤشرات تحليل التجارة الخارجية

أولا: درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج

تنبع أهمية المؤشر من دلالته على سرعة تأثر اقتصاديات الدولة بالتقلبات الخارجية التي تتعرض لها أسواق صادراتها، [1] ومن الجدير بالذكر، أن ارتفاع هذه النسبة بالنسبة للدول المتقدمة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية الاقتصادية إلى الخارج.

ويتم حساب **درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج** وفق الصيغة التالية: [2]

درجة الانكشاف الاقتصادي= [مجمل التجارة الخارجية(الصادرات + الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي]*100

ثانيا: الميزان التجاري

إن الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها التجارية على المستوى القومي، كما أن حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية (الزراعية، والصناعية التحويلية والصناعة الاستخراجية) يمكننا من إبراز مستوى تطور الهيكل الإنتاجي.

يمثل الميزان التجاري حصيلة الفرق الجبري بين مجمل صادرات ومجمل واردات دولة ما.

ثالثا: معدل التبادل

يبين معدل التبادل التجاري عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات واحدة، فارتفاعه عن 100 يعني أن الدولة تستطيع الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، حيث يشير ارتفاع هذا المقياس إلى تحسن شروط التجارة وتراجعه يدل على تدهور شروطها. [3] والجدير بالذكر أن تطبيق هذه المعايير على تجارة الدول النامية خاصة تلك التي تقوم بتصدير مواد خام مقابل استيراد سلع مصنعة لا تعبر بدقة عن حقيقة حصيلة مبادلاتها التجارية.

رابعا: هيكل الصادرات

يشمل هيكل الصادرات جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة دلت على حالة تبعية الاقتصاد القومي لهذه الأسواق، وبالتالي إمكانية تعرضها لمخاطر التقلبات فيها.

سادسا: هيكل الواردات

يشمل هيكل الواردات جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات، حيث أنه تكمن أهمية تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في بيان درجة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ومصادر تبعيته للخارج، ويتم حساب درجة التركز السلعي للصادرات(الواردات) وفق العلاقة التالية:

مؤشر التركز لسلعة س من الصادرات أو الواردات= [قيمة الصادرات أو الواردات من السلعة س/ القيمة الإجمالية للصادرات أو الواردات] *100

كانت هذه مؤشرات تحليل التجارة الخارجية التي سنعتمد عليها في تحليل التجارة الخارجية الجزائرية.

المحور الثاني: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2005-2013

أولا: الانكشاف الاقتصادي

إن الانفتاح الاقتصادي ظاهرة اقتصادية يتم الكشف عنها بواسطة مؤشر **الانكشاف الاقتصادي**، وقد تم تدوين نتائج مؤشر الانكشاف الاقتصادي وفقا للجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي للفترة 2005–2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
درجة الانكشاف الاقتصادي%	50,00	51,00	52,00	56,00	47,00	49,00	55,00	53,00	52,03
درجة الانكشاف الاقتصادي خارج المحروقات%	29,52	28,02	30,01	35,43	33,75	32,47	36,56	34,92	36,07

المصدر: من إنجاز الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك والديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz

بناء على النتائج المدونة في الجدول رقم (1)يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري –في الأصل– اقتصاد مفتوح بدرجة معتبرة، حيث تراوح مؤشر الانكشاف خلال الفترة2005 -2013 ما بين 49 إلى 56 %وهذا راجع لتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأوروجزائري في 2005 والذي نجم عنه تفكيك جمركي وضريبي من جهة، ومن جهة أخرى استعدادات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما يشترطه هذا الأخير من إجراءات في مجال تحرير المبادلات التجارية. حيث تم التوقيع على ستة اتفاقيات ثنائية مع كل من سويسرا، فنزويلا الأرجنتين، الأرغواي، البرازيل، وكوبا، [4]إلا أنه رغم ذلك يلاحظ تراجع في هذا المؤشر في سنة 2009 بسبب تراجع حجم وقيمة الصادرات من المحروقات كنتيجة حتمية للأزمة الاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من ركود اقتصادي انعكس سلبا على أسعار المحروقات، هذه الأخيرة التي تمثل 97% من الصادرات الجزائرية، ليعرف بعدها المؤشر تحسنا تدريجيا سببه الانتعاش البطيء على مستوى الاقتصاد العالمي، وما نتج عنه من ارتفاع في أسعار المحروقات هذه الأخيرة التي تنعكس مباشرة على قيمة الصادرات الجزائرية، كما يرجع هذا التحسن أيضا إلى الزيادة في الواردات، بسبب الزيادة في الأجور التي تنعكس مباشرة على الزيادة في الطلب. كما تجدر الإشارة إلى تلك التدابير الجديدة التي تم الشروع في اعتمادها نهاية 2012 كدليل على المجهودات التي تبذلها الدولة في ما يتعلق بالانفتاح الاقتصادي، حيث يتم بمقتضاها، تسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين، إذ تم إبرام اتفاقيات مع شركات تصدير، تمنح هذه الأخيرة اعتمادا

يستفيد المتعامل من خلاله من عدة تسهيلات جمركية وامتيازات بهدف تشجيع استيراد التكنولوجيا.[5] إلا أنه تبقى درجة الانكشاف الاقتصادي خارج المحروقات صغيرة جدا، إذ أنها تتراوح بين 28% و36% ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر، إذن فإن حساسية الاقتصاد الجزائري للمؤثرات والتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراته كبيرة، مما يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد.

ثانيا: الميزان التجاري

تبين من الجدول(2) المبين أدناه أن الميزان التجاري في تحسن مستمر منذ 2005 إلى غاية 2008ويرجع ذلك إلى الزيادة في قيمة الصادرات من المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول وكذا قيمة الصادرات خارج المحروقات، كما أن هذا التحسن صاحبته زيادة في الواردات بسبب دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية قصد التقدم في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة [6]إضافة لزيادة الطلب على الواردات الذي يرجع إلى نمو السكان وارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن زيادة المداخيل.[7] فالزيادة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى الزيادة في حصيلة الواردات استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد لأن الواردات دالة تابعة للدخل، وعليه فزيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات يؤدي حتما إلى زيادة الواردات.[8]إلا أن سنة 2009 شهدت تراجعا في الميزان التجاري بسبب التراجع في الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات مقارنة بسنة 2008، الذي يرجع إلى تراجع الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي، وبالتالي انخفاض الأسعار جراء الأزمة الاقتصادية. خاصة وأن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بخلاف سوق السلع الصناعية لذي يتميز بكونه أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار، [9]هذا من جهة، ومن جهة أخرى التزايد المستمر في حجم الواردات، إلا أن هذا التراجع في الميزان التجاري توقف لينتعش تدريجيا ابتداء من سنة 2010 بسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب عليه، جراء الزوال التدريجي لحالة الركود في الاقتصاد العالمي، دون أن ننسى الإشارة إلى التحسن الطفيف في الصادرات خارج المحروقات، رغم التزايد المستمر في الواردات، والذي يرجع إلى الزيادة في الأجور، حيث أن هذا الأخيرة أدت إلى الزيادة في الطلب وفي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، تتم تلبية هذا الطلب من السوق الخارجي، إلا أنه خلال سنة2013 سجل الميزان التجاري تراجعا بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات رغم انخفاض الواردات وزيادة

الصادرات خارج المحروقات، وهوما يفسر التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات وبنية التجارة الخارجية الهشة تجاه الصدمات الخارجية والتقلبات في السوق العالمية والتي تعد أفضل سبيل للتضخم المستورد.

الجدول رقم(2) الميزان التجاري الجزائري للفترة2005-2014

بمليون دولار امريكي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
الصادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

ثالثا: هيكل التجارة الخارجية الجزائرية

1. من جانب التصدير

يتضح من الجدول رقم (3) المبين أدناه، تمثل المحروقات أكبر نسبة إلى مجموع الصادرات، تليها الصادرات من المواد نصف المصنعة وهي مواد لا تتمتع بمزايا تنافسية معتبرة، أي لا تتضمن كثافة مرتفعة من العمل ورأس المال، تليها الصادرات من المواد

الغذائية والمواد الخام، أما بالنسبة للصادرات من التجهيزات الصناعية والزراعية وسلع الاستهلاك فهي ضعيفة جدا فهيكل صادراتها لا يتميز بتنوع مكوناته السلعية وتوزع أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، على العكس من ذلك فهو يتميز بارتفاع درجة تركز المكونات السلعية للصادرات" 97.2%محروقات "، وعليه يمكن القول أن سوق التصدير الرئيسي للجزائر يتمثل في مادة أولية هي المحروقات، ومن المعلوم أن هذه المادة غير معنية مباشرة باتفاقيات الجات القديمة والجديدة، وبالتالي فهي لا تخضع لترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية، وهو الوضع الذي يفضله صانعي القرار أي الدول المتقدمة، إذ يضمن لهم ولشركائهم حرية كبيرة في السيطرة على هذا المصدر الطبيعي الحيوي كمية وسعرا، إذن فالنظام الجديد يهتم بالمنتجات الصناعية والزراعية والخدمات، أما بالنسبة لبعض المشتقات النفطية التي تعتبر مواد نصف مصنعة فهي تخضع بصفة غير مباشرة لبعض أحكام وترتيبات هذا النظام مثل: الاتفاق حول المؤسسات التجارية للدولة كالشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH، والاتفاق حول الدعم والإجراءات التعويضية التي تخص بعض المنتجات الطاقوية، إذ يتعين على الجزائر أن تتصدى للمحاولات المبذولة من طرف الدول التي تفرض الرسوم والضرائب على هذه المنتجات، بسبب الفارق بين الأسعار المحلية (المدعمة) والأسعار العالمية.

الجدول رقم 3

التركز السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012/2001

(En %) Libellés	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Alimentation, boissons, tabac	0,1	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5	0,5	0,4
Energie et lubrifiants	96,6	96,3	97,3	97,4	98,1	97,9	97,8	97,5	97,7	97,4	97,2	97,2
Matières premières	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

Produits bruts	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,1	0,2	0,2
Demi-produits	2,6	2,8	2,1	1,9	1,4	1,4	1,6	1,8	1,5	1,8	2,0	2,1
Equipements agricoles	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Equipements industriels	0,2	0,3	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0
Biens de consommation	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

collection statistiques n°182 /2014, série E: statistique Source: économiques n°75

2. من جانب الاستيراد

يتضح من الجدول رقم(4) المبين أدناه، إن حصة الأسد من الواردات الجزائرية لفترة2012/2001 كانت لصالح سلع التجهيز الصناعي والمواد نصف مصنعة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على انتعاش طفيف في النسيج الصناعي. إذ شرعت وزارة الدفاع الوطنية، على سبيل المثال، في تكثيف محفظة استثماراتها الصناعية لتشمل قطاعات إستراتجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات شملت كل من الصناعات الميكانيكية بما فيها صناعة السيارات لكل الأرضيات والعربات وآليات النقل، وكذا قطاع الملابس، والأحذية ووسائل التخييم، ووحدة لتصنيع تجهيزات عتاد الصحة والتجهيزات شبه الصحية[10]. أما ما يثر ناقوس الخطر، فهي نسبة السلع من المواد الاستهلاكية الغذائية والمشروبات التي تشير لانكشاف غذائي خطير.

الجدول رقم(4)

التركز السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2012/2001

%	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية المشروبات والتبغ	24.1	22.8	19.8	19.7	17.6	17.7	17.9	19.7	14.9	15.0	20.8	17.9
الطاقة والزيوت	1.4	1.2	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2	1.5	1.4	2.4	2.5	9.8
المواد الأولية	3.8	4.3	4.8	3.9	3.1	3.4	4.1	3.2	2.8	3.2	3.5	3.5
المواد الخام	1.0	0.3	0.3	0.4	0.5	0.6	0.7	0.4	0.3	0.3	0.2	0.2
المواد نصف المصنعة	18.8	19.5	21.1	20.0	20.1	23.0	25.7	25.4	25.9	24.9	22.6	21.1
سلع التجهيز الفلاحي	1.6	1.2	1.0	0.9	0.8	0.4	0.5	0.4	0.6	0.8	0.8	0.7
سلع التجهيز الصناعي	34.6	36.8	36.6	39.0	41.5	39.7	36.3	38.4	42.4	42.6	38.4	34.8

سلع الاستهلاك	14.7	13.8	15.6	15.2	15.3	15.2	13.6	11.0	11.8	10.8	11.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

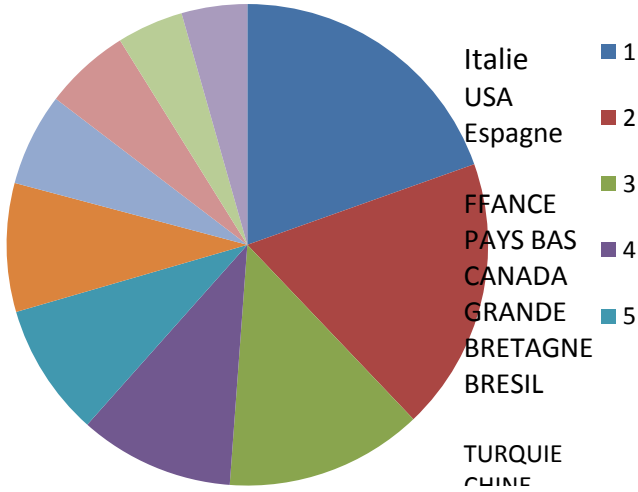
Source:collection statistiques n°182 /2014, serie E: statistique economiques n°7

رابعا: درجة التركز الجغرافي

بالنظر للأشكال رقم (1) و(2) الممثلة مؤشر للتركز الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية للفترة 2013/2012 على الترتيب يوضح أن أكبر نسبة من المبادلات التجارية الجزائرية هي باتجاه الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك أساسا لاتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في 2005. علما أن الجزائر تكبدت خسائر جراء هذا الاتفاق قدرت ب7 ملايير دولار، [11] لذلك فهي تسعى لتنويع سلة صادراتها وواردتها خاصة وأن الجزائر في وضع خطير بسبب اعتمادها على سلعة واحدة بنسبة 97 % من صادراتها من جهة، ومن جهة أخرى فإن المستوردين لهته السلعة تبنوا إستراتجية تنويع البلدان المصدرة لهم، وفي مواجهتها لهذه السياسة تحاول الجزائر تنويع الدول الموردة إليها حيث نجد أنه رغم كون الاتحاد الأوروبي جملة يحتل المرتبة الأولى كمورد للجزائر، إلا أنه إذا نظرنا إلى هذه الدول فرادى خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة2013 نجد أن الصين قد احتلت المرتبة الأولى متقدمة بذلك على فرنسا، فيما احتلت هذه الأخيرة المرتبة الثانية ب4,70 مليار دولار أي 11,37%متبوعة بإيطاليا ب3,95 مليار أي 9,57 %واسبانيا ب3,93مليار أي 9 ,52% وألمانيا ب2,13مليار أي 5,17% من القيمة الإجمالية للواردات، أما عن الصادرات فإن 65%من الصادرات الجزائرية تتجه نحو بلدان الإتحاد الأوروبي حيث تمثل إسبانيا الزبون الأول للجزائر بحيث تمتص 7,47مليار دولار أي 15% من المبيعات الجزائرية نحو الخارج، تليها إيطاليا ب 4,94 مليار دولارأي14%، ثم بريطانيا ب5,50 مليار دولار أي 11,11%، ففرنسا ب5,21مليار دولار أي 10,52 %، وعليه فإن المراتب الأربعة الأولى تحتلها بلدان الإتحاد الأوروبي، وتأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية، وللإشارة فإن المبادلات التجارية الجزائرية مع هذه البلدان تمت أساسا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الزبون الخامس للجزائر ب3,49مليار دولار أي7,05% والممون السادس ب 1,82مليار دولار أي 4,38%، وتعد تركيا الزبون

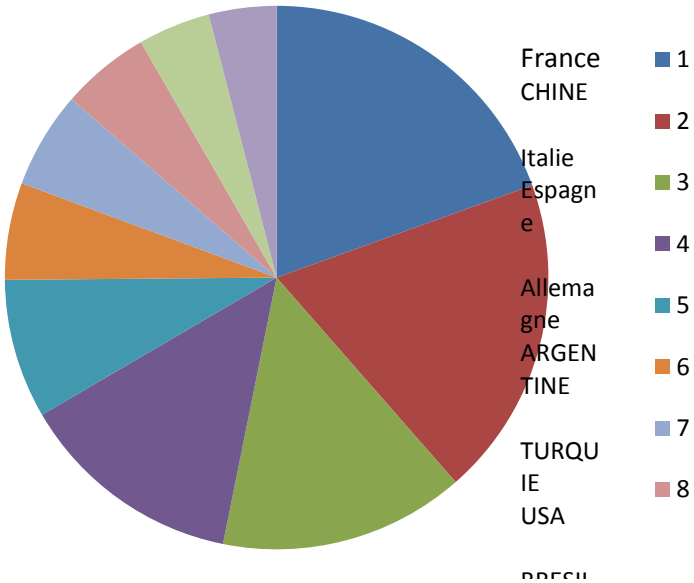
التاسع للجزائر ب 2,05مليار دولار أي 4,14% والممون السابع للجزائر ب1,61مليار دولار أي 3 ,91%، أما فيما يتعلق بتجارة الجزائر مع أمريكا الجنوبية فتمثل البرازيل الزبون الثامن للجزائر وممونها التاسع، بحيث تمتص 1,57 مليار أي 3,17% من الصادرات الجزائرية وتصدر نحو الجزائر 932 مليون أي 2,26%، وأصبحت الصين الممون الأول للجزائر ب 4,95 مليار دولار أي 11,97 % والزبون العاشر ب 1,25 مليار دولار أي 2,53%، أما ما تجدر الإشارة له هو انخفاض نسبة الصادرات باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة2013 إلى 7,05 % بعدما كانت تقدر ب 15% سنة 2012، وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة الصادرات باتجاه بريطانيا إلى 11,11% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة2013 بعدما كانت تقدر ب5,1% سنة 2012. إذن فإن الجزائر توجه تجارتها باتجاه الاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق 50% بسبب دخول اتفاق الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ منذ 2005، إضافة للولايات المتحدة الأمريكية تركيا، البرازيل والصين وهي المناطق الأكثر نموا في العالم، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لكون 97%من صادراتها محروقات، هذه الأخيرة التي تعتبر عصب النمو الاقتصادي من جهة أخرى، يمكننا ملاحظة غياب المنطقة العربية من قائمة الدول الأكثر تعاملا مع الجزائر على صعيد التجارة الخارجية رغم دخول الجزائر المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

الشكل رقم (1) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة2012/2013



Source: collection statistiques n°182 /2014, série E: statistique économiques n°7

الشكل رقم (2) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية



Source: collection statistiques n°182 /2014, série E: statistique économiques n°7

بناء على ما سبق، يمكن استخلاص **ارتفاع درجة التركز السلعي والتركز الجغرافي**، والتي تشكل نقطة ضعف لارتباط الاقتصاد بإنتاج سلعة معينة ووجهة معينة، خاصة إذا كانت زيادة الطلب الخارجي على هذه السلعة تحكمه العوامل الخارجية التالية:[12]

- الكمية المسموح بتصديرها خاضعة لقرارات منظمة الأوبك.
- سعر البرميل خاضع للسوق الدولية وظروف الطلب.
- قيمة العوائد البترولية تتحدد أيضا خارجيا لأن البيع يتم بالدولار وبدرجة أقل بالأورو وأسعار هذه العملات تتحدد في أسواق العملات.
- الإنتاج والتصدير تتحكم فيهما بدرجة عالية الشركات الأجنبية العاملة بالحقول الجزائرية.
- تكنولوجيا الإنتاج والتحويل والنقل المستخدمة سواء من طرف الشركات الأجنبية أو الجزائرية، هي تكنولوجيات أجنبية وليست جزائرية.

كما أن تحليلنا لبنية التجارة الخارجية الجزائرية جعلنا نحدد طبيعة صادراتها وواردتها وبذلك نستنتج **أن عرض الصادرات الجزائرية والطلب على وارداتها لا يستجيب لحركات**

قيمة العملة بسبب طبيعتها مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وبالتالي فإن أسلوب المرونات المتعلق بتخفيض قيمة العملة، والذي ترتكز عليه معظم سياسات الإصلاح التي تنصح بها مؤسسات النقد الدولية والتي تعتمد على شرط مارشال ليرنر الأساسي، لا يمكن تحققه عندما يكون العرض المحلي غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية. وهوما يعني عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على التكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات.[13]

خامسا: العزلة والإقليمية

إن الجزائر انتقلت خلال السنوات الأخيرة من العزلة إلى التجمعات أو التكتلات الإقليمية حيث كان التكتل المغاربي أول محاولات الجزائر لتكوين تحالفات اقتصادية، وبعد العديد من المجهودات للتعاون بين الدول المطلة على المتوسط، وقعت الجزائر عقد اتفاق الشراكة الأوروجزائري، أما على الصعيد العربي، انضمت الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2009، كانت هذه المساعي محاولات للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة بما يجود به من امتيازات وفرص لإنعاش الاقتصاد الجزائري.

سادسا: معدل التبادل الدولي

يشير ارتفاع معدل التبادل التجاري إلى تحسن معدل التبادل التجاري أو شروط التجارة وتراجعه يشير إلى تدهور شروط التجارة والفكرة هي أن معدل التبادل التجاري يبين عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات واحدة، فارتفاعه عن 100 يعني أن الدولة تستطيع الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة من الصادرات الأمر الذي ينطبق على الجزائر خلال الفترة 2005-2013 كما يتبين من الجدول المبين أدناه، ويرجع ذلك إلى كون الميزان التجاري الجزائري قد سجل فوائض متتالية خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار البترول، إلا أننا نلاحظ أنه رغم كونه أكبر من 100 فقد سجل تراجع سنة 2009 لتراجع أسعار البترول نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يدل على أن هذا التحسن مرتبط بارتفاع أسعار البترول.

الجدول(7)

مؤشر صافي معدل التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة2005-2013

المعدل الصافي للتبادل الدولي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	160,5	**187,4**	**178,8**	**2 32,6**	**157, 0**	**176,7**	**205,4**	**216,2**	**215,7**

La source:la banque mondial sur le site

http://data.albankaldawli.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD12/01/2016

على ضوء ما تقدم يمكن الحكم على بنية التجارة الخارجية الجزائرية بالهشاشة، هيكل مشوه 97% من صادراتها محروقات، وتبعية غذائية، أكثر من 30% من وارداتها مواد غذائية وسلع استهلاك، كما هو مبين من خلال حساب معدل التركز السلعي للصادرات والواردات، مع تسجيل درجات متزايدة للانكشاف الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، إذ يتجاوز معدل هذا الأخير 50%، نتيجة زيادة استهلاك الواردات لانخفاض أسعارها بسبب تخفيض التعريفة الجمركية، من جهة، وإعاقة الجهاز الإنتاجي الجزائري بسبب حدة منافسة الواردات له من جهة أخرى، حيث أن هذه الإعاقة انعكست على ضعف مؤشر الانكشاف الاقتصادي خارج المحروقات، رغم سياسة تحرير التجارة الخارجية المنتهجة، مما يجعل الجزائر مندمجة اندماجا غير متوازن في الاقتصاد العالمي، وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية لوحده غير قادر على خلق اندماج متوازن في الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية فإنه بالرغم من محاولات الجزائر لتنويع مورديها وزبائنها، إلا أن الاتحاد الأوروبي بقي على رأس قائمة هؤلاء، وهو تحد آخر للتخلص من التبعية لأحادية المتعامل معه، كما أنه لم يكن لقيمة الدينار دورا في تحديد قيمة وحجم الصادرات، سواء خفضت قيمة الدينار أو بقيت على حالها لضعف قاعدتها الإنتاجية، كما أن المستوى الضعيف والهامشي الذي يميز الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى الاستثنائي المرتفع جدا لواردات السلع الذي لا يتماشى بالتوازي مع استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ما هو إلا انعكاس لواقع التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي مما يؤكد أن سياسة تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الجزائر منذ التسعينات والتي كانت مبنية في الأساس على إزالة القيود في وجه الصادرات الأجنبية باتجاه الجزائر، حيث لم تنعكس آثار هذه السياسة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

لزيادة قدرتها الإنتاجية والتصديرية أو على نقل التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في زيادة تنافسية السلع الجزائرية في الأسواق الدولية أو على درجة تنافسية الاقتصاد الجزائري عموما كما كان متوقع. وعليه وبالنظر لهذه الخصائص مجتمعة، فيمكن القول أن الوضع خطير والتحديات كبيرة تستلزم وضع حلول لتدارك النتائج السلبية ومواكبة التحولات الاقتصادية على الصعيد الجهوي والعالمي.

المحور الثالث: التحديات المستقبلية لجعل التجارة الخارجية سبيلا للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي

إن التطرق للتحديات التي تواجه التجارة الخارجية خاصة والاقتصاد الجزائري عموما يستلزم مراجعة السياسات التي انتهجتها الجزائر لتحسين هيكل تجارتها الخارجية، إذ قامت بتحرير التجارة الخارجية وخفض قيمة العملة، وإصلاحات ضريبية وجمركية، ووضعت إطار مؤسساتي لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها باءت بالفشل، كما سبق وأن فصلنا في ذلك من خلال تحليلنا لخصائص التجارة الخارجية الجزائرية، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، شكلت قاعدة لبناء هيكل التحديات الواجب مواجهتها من أجل تفعيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، حيث أنه وحسب رأيي، مواجهة هذه التحديات تتطلب إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية، تكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشآت الرابطة بين الدول العضوة من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى لضمان تحسين الكفاءة الإستقطابية لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتكثيف الاستثمارات وتحضير اقتصادياتها لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات مع أوروبا وغيرها.

انطلاقا مما سبق، فإن التحدي الأهم أمام الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي هو: **تحقيق تنمية تكاملية بين الجزائر وباقي الدول العربية بالموازاة مع التحرير التجاري.**

ويمكن تحقيق هذه التنمية من خلال النقاط التالية:

أولا: التأهيل الإنتاج الجزائري في إطار تنمية تكاملية عربية

يتطلب النهوض بالجهاز الإنتاجي إستراتجية تشمل جميع القطاعات: الصناعة، الزراعة والخدمات والتنسيق بينها حتى تدعم كل واحدة منهم الأخرى من جهة، والتنسيق بينها وبين مثيلاتها العربية.

1. **التوجه نحو التصنيع**: ويكون ذلك وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: الاهتمام بالصناعات الثقيلة

إن التحد الأكبر في مجال التصنيع هو تطوير الصناعات الثقيلة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية والتي يمكن تحويلها لخدمة حاجات الأسواق المحلية في الزراعة والبناء والصناعة وبالموازاة مع ذلك إقامة بعض الصناعات الصغيرة المحركة للصناعات الثقيلة في هذه المرحلة ضروري لخلق روابط إنتاجية محلية كبيرة تساهم في خلق فرص العمل.

المرحلة الثانية: الاهتمام بالصناعات التحويلية

يجب أن تعطى الأهمية للصناعات التي توسع من تجارة الصادرات وهي الصناعات التحويلية، وذلك لأنه للصناعات التحويلية أهمية كبيرة، خاصة أنها تعمل على تنمية باقي الفروع والأنشطة، لأنها تمتلك القدرة على التحريك وتحفيز القطاعات الأخرى.

في الواقع، إن المميز لهذه المرحلة هو التركيز على الصناعات التي تساهم فيها التكنولوجيا بقسم كبير وتكون ذات قيمة مضافة عالية، ومن أمثلة هذه الصناعات: الصناعة الإلكترونية والاتصالات وصناعة البيتروكيمياويات، صناعة الأدوية وغيرها، وإذا كانت هذه الصناعات كثيفة عنصر التكنولوجيا تحتاج لتحقيق التكامل العربي وجلب الاستثمار الأجنبي، فإن الجزائر أمام تحد للنهوض بالصناعات التحويلية كثيفة عنصر العمل لاستيعاب اليد العاملة غير المؤهلة من جهة، ومن جهة أخرى تلبية الحاجة إلى المنتجات الأكثر استهلاكا، وذلك من خلال النهوض بالصناعات الغذائية، صناعة النسيج، المنتجات الجلدية، الأثاث الخشبي، وغيرها خاصة وأن الجزائر استحدثت ما يعرف بالقرض الاستهلاكي لتشجيع الطلب على هذه المنتجات، وفي المقابل فإن حمايتها تحد آخر، إذ يمكن للجزائر الحد من الواردات المنافسة لهذه المنتجات، خاصة وأنها عادت إلى تحديد حصص الاستيراد، لكن المشكلة تكمن في اختيار الصيغة التي لا تتنافى مع الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها سابقا.

ومن أجل تفعيل هذه المراحل تقف الجزائر أمام تحديات نلخصها فيما يلي:

أ) **النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بناء على هذه الوضعية تم وضع برنامج لتأهيل المؤسسات لتحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، وفي حال نجاح هذا البرنامج وجعل الإنتاج أكثر تنافسية، فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو الاقتصادي.

ونشير إلى أن نجاح التأهيل لا يمكن أن يتحقق، إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات والتحديدات التي تخص أساليب التنظيم والإنتاج والاستثمار والتسويق والتحكم في التكاليف والجودة و التأطير والتكوين وسياسات التسويق، والانفتاح على الشركاء الفنيين والتجاريين، [14]كما أن التأهيل يتطلب سرعة وتجنيد أكبر للقدرات المالية للبنوك لمواجهة التحديات ذات البعد الدولي.[15] والتي نذكر منها:

- الإنتاج بمواصفات دولية، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.
- رفع مستوى الإنفاق الاستثماري فيما يتعلق بالصناعات التحويلية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.
- تجديد التجهيزات وتحديث تقنياتها لتخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية.
- تخفيف الرسم الجمركية على مدخلات الصناعات التحويلية.
- تجديد أساليب التنظيم، التسيير، المراقبة والتخطيط من أجل تحسين طرق الإنتاج والاستثمار للتحكم في التكاليف والجودة وفق قواعد السوق لضمان تنافسية المنتجات في السوق الدولي والتي يتم تدعيمها ببرامج إعلامية لها التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- التركيز على الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية.

كما أن تهيئة محيط هذه المؤسسات للعمل على مستوى دولي يستدعي مجموعة من المتطلبات نذكر منها:

- تجديد وتوسيع شبكات المواصلات لتحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات والموانئ والمطارات، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية في ربطها بالعالم الخارجي.
- مراجعة وتطوير التشريعات والأطر القانونية قصد ملاءمتها مع التشريع الدولي والتي تتمثل في القانون التجاري، القانون الضريبي والقانون الجمركي، وتكون أكثر مرونة لتشجيع الاستثمار المحلي (إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والاستثمار الأجنبي.

- إصلاح النظام المالي والمصرفي والذي يتطلب:[16]

- تفعيل الشراكة مع البنوك الأجنبية خاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية.
- تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى البنوك لمواجهة المنافسة.
- إدخال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة في مجال العمل المصرفي.
- تنويع الخدمات المصرفية وتبني إدارة الجودة الشاملة في البنوك.
- العمل على تأهيل الإطار البشري وترقية أداءه بما يحقق أهداف البنوك.

- تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان.
- محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله، مع تبسيط وتحديث الإجراءات الإدارية.
- العمل على الاستقرار السياسي والأمني.
- إقامة شبكة ضمان اجتماعية لمساعدة الفئات الاجتماعية والدول الأكثر تضررا لانعكاسات الانضمام لمنطقة التبادل الحر وتحرير الاقتصاد.

ب) جذب القطاع الخاص العربي وتشجيعه للمساهمة في عملية التنمية الجزائرية مع التوسع الاستثماري

إن جذب القطاع الخاص العربي للاستثمار في الجزائر يمكنه المساهمة في عملية التنمية، وذاك من خلال تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا إلى الاستثمار في الجزائر، هذه الضمانات التي أضحت تحد كبير يواجه العاملين على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر. ولعل الآلية المناسبة لذلك هي إنشاء منطقة استثمارية عربية تكون العضوية فيها لكل الدول العربية، لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين العرب والعمالة الماهرة والفنية المهنية بين الأقطار العربية، ويقوم على تنفيذ أهداف هذه المنطقة عدة برامج: برنامج للترويج والتوعية لفرص الاستثمار المرشحة كمشروعات عربية مشتركة، وبرامج تستهدف تحرير مجالات الاستثمار العربية المقيدة.[17]

وحتى نكمل بناء النسيج الإنتاجي، فإن الزراعة يجب أن تكون من أولويات السياسات المنتهجة وخاصة فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية من الغذاء، أما عن قطاع الخدمات فتعتبر السياحة من أهم القطاعات باعتبار الجزائر تتوفر على تنوع طبيعي كبير وتراث تاريخي متنوع.

2.تأهيل الزراعة

توصلنا من خلال تحليلنا للتجارة الخارجية الجزائرية إلى أنها تتميز بهيكل مشوه يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدماتية، وما يثير الاهتمام هو المفارقة التي تطرح نفسها: كيف لبلد بإمكانيات الجزائر أن يشكو من ضعف الإنتاج الزراعي بعدما كان في وقت مضى مصدرا للعديد من المنتجات الزراعية؟

رغم أنّ الجزائر لها إمكانات ضخمة وتنوع وخصوبة، سواء بالهضاب أو الصحراء فضلا عن امتلاكها لموارد مائية جوفية كبيرة جدا، كما تتمتع الجزائر أيضا بثروة بشرية هائلة من الكوادر والمهندسين، في مستوى يمكّن الجزائر من أن تصل إلى الاكتفاء الذاتي وتصدير الموارد الزراعية كالخضروات والفواكه مثل التمر والعنب وزيت الزيتون إضافة لاستحداثها لمجموعة من التحفيزات نذكر منها:[18]

- استحداث قروض بدون فوائد "الرفيق".
- منح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 1مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات.
- تخصيص قروض ميسرة تصل إلى مئة مليون دينار جزائري (100.000.000د.ج) للمنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين ل10هكتارات من الأراضي الزراعية وكذلك للمستفيدين من قروض التحدي Ettahadi.
- إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.

إلا أنه وبالنظر للمساحة الزراعية والمزروعة تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. إذ تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، وتقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، [19] كما أن المساحة المسقية لا تتعدى حاليا 700 ألف هكتار من مجموع المساحة الزراعية التي تفوق 8 ملايين هكتار.[20] وهو الأمر الذي أدى إلى انكشاف غذائي خطير تعاني منه الجزائر، حيث تراوحت نسبة المواد الغذائية المستوردة ما بين 14.9 % و24.1% من إجمالي الواردات الجزائرية للفترة 2001-2012، كما سبق وأن تطرقنا في الفصل الثالث، وعلى ذلك فإن القطاع الفلاحي الجزائري يمثل تحديا حقيقيا للبلاد، بالنظر إلى

قيمة وحجم فاتورة الواردات السنوية للمواد الزراعية والغذائية التي بلغت حسب تقديرات مصالح الجمارك عام 2013 حوالي 9.580مليار دولار مقابل 9.022 مليار دولار في 2012 وتمثل قرابة 17.5% من حجم الواردات الجزائرية الإجمالية.

بناءً على ما سبق، فإن قطاع الفلاحة يقف أمام تحديات كبيرة تلافيا لتكرار أزمات الحبوب والبطاطا وتوابعهما، وتحسين الأمن الغذائي من أجل تمكين الجميع من الغذاء السليم والكافي وضمان تطور متحكم فيه لتنظيم هذا القطاع ووسائل تأطيره في سبيل رفع إنتاجيته وقدرته التنافسية.

في الواقع، إن هذه التحديات تستدعي إرادة سياسية لها نظرة شمولية محليا ومتوسطيا وعربيا، على اعتبار أن تكتل الجزائر مع الدول العربية يمكن أن يأتي بثماره من خلال تنمية الصناعات الغذائية وتطوير مراكز البحث العلمي، وتشجيع الاستثمارات العربية في الميدان الزراعي، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إتحاد اقتصادي عربي بدل منطقة عربية للتبادل الحر، كما سنوضحه لاحقا.

ثالثا: بعث التجارة الخارجية الجزائرية من خلال تفعيل تكتل اقتصادي عربي

بما أن الجزائر كغيرها من الدول مرغمة على الاندماج في الاقتصاد الدولي وتحمل نتائجه السلبية على تجارتها الخارجية خاصة في ظل ضعف جهازها الإنتاجي، وبما أن كثيرا من الدول اعتمدت على انضمامها للتكتلات الاقتصادية لمواجهة هذه النتائج، فإنه من الضروري رفع التحدي لإرساء تكتل اقتصادي بين الجزائر والدول العربية يضمن تنمية اقتصادية تكاملية، من شأنها تنويع هياكل الإنتاج في المنطقة العربية وبعث التبادل التجاري البيني وبالتالي يمكن للجزائر تنويع صادراتها خارج المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى تجد بعض المنتجات الجزائرية التي لا تستطيع اقتحام الأسواق الدولية متنفسا لها باتجاه المنطقة العربية.

الخاتمة

في محاولاتها لترقية صادراتها خارج المحروقات وتنويع التوزيع الجغرافي لمبادلاتها التجارية انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ تسعينات القرن الماضي، لكنها لم تنجح في تحقيق

الهدف المنشود وفقا لما توصلنا إليه في نتائج الدراسة المدونة أدناه، ويرجع هذا الفشل بالدرجة الأولى لضعف هيكلها الإنتاجي، لذلك فهي تقف أمام رفع التحدي لتأهيل إنتاجها الصناعي والزراعي والخدمي، على أن يرافق ذلك تحرير تجاري منظم من خلال انضمام الجزائر إلى تكتلات اقتصادية إقليمية تتناسب مع مستوى تطورها الاقتصادي الذي يضمن لها إمكانية تطوير إنتاجها وخاصة الاستثمارات الناشئة.

النتائج

- من خلال تحليلنا للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة2005-2013 يمكن الحكم على بنية التجارة الخارجية الجزائرية بالهشاشة، هيكل مشوه، 97% من صادراتها محروقات، وتبعية غذائية، أكثر من 30% من وارداتها مواد غذائية وسلع استهلاك، كما هومبين من خلال حساب معدل التركز السلعي للصادرات والواردات، مع تسجيل درجات متزايدة للانكشاف الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، إذ يتجاوز معدل هذا الأخير 50% بسبب زيادة استهلاك الواردات لانخفاض أسعارها الراجع لتخفيض التعريفة الجمركية، من جهة، وإعاقة الجهاز الإنتاجي الجزائري بسبب حدة منافسة الواردات له من جهة أخرى حيث أن هذه الإعاقة انعكست على مؤشر الانكشاف الاقتصادي خارج المحروقات الذي سجل مستويات ضعيفة، رغم سياسة تحرير التجارة الخارجية المنتهجة، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية. إذن فقد أسفر التحليل على وجود خلل في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة الدراسة وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية كان له أثر سلبي على التجارة الخارجية الجزائرية، إذ أنه ساعد على زيادة الواردات دون أن يرافقها زيادة في الصادرات خارج المحروقات. **إثبات الفرضية الأولى والثانية.**
- بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية، فإنه بالرغم من محاولات الجزائر لتنويع مورديها وزبائنها إلا أن الإتحاد الأوروبي بقي على رأس قائمة هؤلاء، وهو تحد آخر للتخلص من التبعية لأحادية المتعامل معه. **إثبات الفرضية الثالثة**
- إن مواجهة التحديات لتحسين هيكل التجارة الخارجية الجزائرية من خلال تأهيل الإنتاج الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي يجب أن تدعمه مواكبة التحولات الاقتصادية على الصعيد الجهوي والعالمي، من خلال تنظيم تنمية تكاملية عربية لتنويع هياكل الإنتاج في الأقطار العربية بما فيها الجزائر، يضمن هذه التنمية إتحاد اقتصادي عربي تشرف عليه مجموعة من

الأجهزة ذات طبيعة فوق القومية بدل منطقة عربية للتبادل الحر، وذلك لأن واقع المنطقة العربية لا يشبه مناطق أخرى قامت بتكتلات اقتصادية كان غرضها تصريف الفائض من الإنتاج وتسهيل معابر التبادل البيني. **إثبات الفرضية الرابعة**

الاقتراحات

إن الاندماج المتوازن للجزائر في الاقتصاد العالمي يتطلب إدارة جيدة للتجارة الخارجية وتأهيل عال المستوى للهيكل الإنتاجي من خلال تطوير الصناعة والزراعة والخدمات وعلى ذلك يمكننا عرض الاقتراحات التالية:

- **التجارة:** إن الإدارة الجيدة للتجارة الخارجية تستلزم:
- إصلاح إدارة الجمارك.
- أتمتة جميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية.
- تزويد السوق الجزائرية بمخابر للجودة لمراقبة المنتجات المستوردة.
- تزويد التجارة الخارجية بالبنى التحتية.
- **الزراعة:** إن النهوض بقطاع الزراعة يستدعي حسب رأيي الأخذ في عين الاعتبار النقاط التالية:
  - وضع إجراءات للتأطير العلمي والتقني لعموم المزارعين.
  - تثمين أنواع المنتوج الزراعي واعتماد نظام الجودة العالمي.
  - ضمان استمرارية المستثمرات الزراعية.
  - الارتقاء بالمستوى المعيشي للمزارعين.
  - ضرورة توسيع نطاق الري والمساحات الزراعية المسقية لدعم الإنتاج الفلاحي.
  - اعتماد برامج شراكة مع الأجانب، مركزين على التوجه نحو اللامركزية في التسيير.
  - إصلاح الأجهزة العاملة في قطاع الزراعة مثل ديوان الحبوب والشركة العامة للامتيازات.
  - ضرورة الانتقال إلى زراعة مؤسساتية محمية قانونيا.
  - برمجة صناعات غذائية بما يتماشى مع المحصول الزراعي.
  - تنظيم السوق الزراعية من خلال تنظيم سوق الجملة وإرساء بورصة متخصصة.
  - ضرورة خلق مصارف قوية لتمويل القطاع الفلاحي.

- الرفع من نسبة الدعم الزراعي.
- استصلاح الأراضي الشاسعة في الصحراء.
- تحفيز الزراعات ذات الأولوية كزراعة القمح.
- توظيف صيغة الشراكة بين مجموعة من المزارع أو المراعي لتحقيق الوفرات الداخلية والخارجية، مما يسمح بتدنية التكاليف.
- استحداث مؤسسات لتأجير العتاد الفلاحي.

- **الصناعة:** إن تنمية الصناعة الجزائرية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي وتلبية المتطلبات ذات البعد الدولي لمواجهة التحديات سالفة الذكر يمكن أن يتحقق في إطار تنمية تكاملية عربية، تمكن الجزائر من الإنتاج بالمواصفات الدولية وذلك من خلال رفع مستوى الإنفاق الاستثماري الذي يسمح بتجديد وتحديث التقنيات المستعملة وأساليب التنظيم والتسيير والمراقبة والتخطيط، ونقترح نموذج الإوز الطائر الذي يقدم تطبيقا لنظرية دورة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية والذي طبق في جنوب شرق أسيا ليكون إطارا لتحقيق التنمية التكاملية بين الجزائر والدول العربية والذي يسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

وعلى هذا النحويمكن للجزائر وللدول العربية داخل هذا التكتل أن تستفيد من تقسيم العمل عموديا أي (بين المجموعات) وأفقيا (داخل المجموعة الواحدة) وبالتالي يتم ترسيخ روابط صناعية مشتركة بين دول المنطقة تساعد على بعث التجارة الخارجية الجزائرية والعربية البينية والخارجية وبالأخص نحوإفريقيا، التي أولى للعرب عموما وللجزائر خصوصا الاتجاه للتجارة والاستثمار فيها، واستغلال دول لها مؤهلات كالسنيغال، بوركينافاسو، السودان الصومال وغيرها كما يمكن خلق علاقات اقتصادية مع دول إسلامية مثل ماليزيا وأندونيسيا.

الهوامش والإحالات:

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006 ص.244.

[2] حبيب محمود، تحليل التجارة الخارجية السورية(2005، 2009)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33، العدد1، ص.45. منقول من الموقع:
www.tishreen.edu.sy/sites/default/files/Tishreen_Magazine/2_39.pdf

[3] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009 ص ص: 272، 273.

[4] موقع وزارة التجارة الجزائرية 14/10/2014 info@mincommerce.gov.dz

[5] تصريحات المدير الجهوي للجمارك لولاية البليدة: العايب عبد الكريم، جريدة النصر، 23 نوفمبر2013، ص.4.

[6] دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الجزائر 3 العدد 11، 2014، ص.26.

[7] بودرامة مصطفى، تأثير الاستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تقييم أثر الاستثمارات العمومية انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12مارس2013.

[8] جوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ضل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص.5.منقول من الموقع:
rcweb.luedld.net/rc11/A1123.pdf

10 جونهدرسون ماركينز، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي دار المريخ، الرياض، 1987 ص.665 .

[10] بوكروح عبد الوهاب، جريدة الشروق، 14 نوفمبر2013، ص.5.

[11] سراي مالك (خبير اقتصادي)، اتفاقنا مع الإتحاد الأوروبي كلفنا خسارة بسبعة ملايير دولار، النصر 12 نوفمبر2013، ص.2.

[12] راتول محمد، الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة شمال إفريقيا، العدد 04 ص ص:249، 250. منقول من الموقع:
www.univ-chlef.dz/renaf/articles_renaf_n_04/article_10.pdf

[13] آيت يحي سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتراه علوم، اختصاص: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-الجزائر، 2013-2014، ص ص: 195 196.

[14] زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3،، ص.48.

[15] طير عبد الحق، مدخل خالد، مرجع سبق ذكره.

[16] زيدان محمد، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- ص.420. منقول من الموقع:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04 14/09/2015

[17] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص.65.

[18] موقع الوكالة http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture الوطنية لتطوير الاستثمار

[19] http://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx 01/01/2016 موقع مؤسسة باير العالمية لترقية المنتوج الزراعي في الجزائر

[20] http://www.elkhabar.com/press/article/65546/#sthash.66JR0vq4.dpbs الموقع الالكتروني لجريدة الخبر ا29/09/ 2014